



منشور إجراءات رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢

بالإشارة إلى:-

- قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠.
- اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١.
- وتنظيماً لإجراءات القيد بسجل المتعاملين مع الجمارك.
- وما إنتهي إليه محضر إجتماع لجنة معوقات نافذة و ACI المنعقد يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٢/٢/١٤ بوزارة المالية ، من التوصية بإصدار منشور يتضمن أنه طالما كان الرقم الضريبي ساري عند فتح البيان الجمركي يتم إستكمال إجراءات الإفراج .

يراعى الإلتزام بما يلي:-

أولاً: نعيد التذكير بأحكام المادة (٢١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ والصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ ، وذلك بضرورة أن " يقوم كل متعامل بإخطار المصلحة كتابة بأي تغييرات تطرأ علي بيانات القيد في سجل المتعاملين بالمصلحة وبصفة خاصة عنوانه والمستندات المدرجة بالسجل وذلك خلال حد أقصى شهر من حدوث التغيير " .

ثانياً: الحالات التي يتم فيها قيد البيان الجمركي في ظل سريان الرقم الضريبي (رقم القيد في سجل المتعاملين) ثم يتبين أثناء السير في الإجراءات إنتهاء أحد المستندات المطلوب تجديدها فيراعي أن يسمح التطبيق علي نافذة بإستكمال إجراءات الإفراج وعدم إيقافها ، علي أن يتم إيقاف الرقم بعد ذلك لحين تقديم المتعامل ما يفيد تجديد هذا المستند وفقاً لما ورد بأحكام المادة ٢١٣ من ذات اللائحة المنوه عنها عالية .

ثالثاً: يراعي أن يتم إيقاف قيد المتعامل في سجل المتعاملين مع الجمارك في الحالات المنصوص عليها بالمادة (٢١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك سالفه الذكر ، وذلك في الحالات الآتية:-

- أ- إذا فقد أي شرط من شروط القيد في السجل بصفة نهائية بناءً علي قرار صادر من جهة رسمية مختصة .
 - ب- إذا طلب المتعامل مع المصلحة إلغاء القيد بالسجل .
- علي أن تقوم الإدارة العامة للمتعاملين بإخطار المتعامل مع المصلحة بأسباب وقف أو إلغاء القيد بسجل المتعاملين بالبريد الإلكتروني أو بخطاب موصي عليه بعلم الوصول علي العنوان الموضح بسجل المتعاملين وفقاً لأحكام المادة (٢١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك سالفه الذكر .

رابعاً: في جميع الأحوال يراعي عند تقديم البيانات الجمركية للإفراج عن بضائع من البوائير الجمركية عدم طلب المستندات التي سبق قيدها في سجل المتعاملين مع المصلحة طالما كانت سارية وقت قيد البيان وفقاً لأحكام المادة (٢٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك سالفه الذكر .

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة،،،

رئيس الإدارة المركزية

للسياسات والإجراءات الجمركية

{ د / نجوي جابر شحاتة }

مدير عام

الإدارة العامة للسياسات والإجراءات

{ د / عاصم الكاشف }

كبير باحثين

مدير إدارة مراجعة الإجراءات

{ هاني عثمان }

الإسكندرية في ٢٠٢٢/٢/٢٤
ملف: حرة منشورات ٢٠٢٢ ص: ١١